بسم الله الرحمن الرحيم

ردا على بيان القاعدة – ذي القعدة 1441هـ

الحمد لله رب العالمين، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فقد حمل بيان القيادة العامة لقاعدة الجهاد والمعنون بـ **"إن الله أبى عليّ قتل مؤمن"**، والمؤرخ بـ: ذي القعدة 1441هـ - 2020، جملة من المغالطات نتيجة تحيزه التام لرواية جماعة "حراس الدين" التابعة له، فكلام الناصح مقبول وكلام المتحيز مردود.

ونحن هاهنا نبين جملة من الأمور، ثم جملة من المغالطات التي وقعت فيها قيادة القاعدة عبر بيانها المشار إليه عبر الآتي:

- ثمة اتفاق مسبق ملزم موقع عليه بين قيادة "هيئة تحرير الشام" وقيادة "حراس الدين" يتضمن مجموعة من البنود من أهمها التزام الحراس بالنظام العام في عدم نصب الحواجز وإقامة المحاكم وعدم ممارسة العمل الأمني، ومن بنوده كذلك أنه في حال حصول خلاف بين الطرفين فيتم إحالته لحكمين، من كل جهةٍ قاضٍ، فإن اتفقوا، وإلا أحيل الأمر لقاض ثالث مرجح، وقد تم تعيين هذا القاضي وجرى العمل بموجبه في عدة قضايا سابقة ما بعد توقيع الاتفاق، وهذه الآلية المقرة في الاتفاق هي من تحكيم الشريعة في الخلاف، فلو طالبْنا الحراس بالرجوع إليها كونهم ألزموا أنفسهم بها عبر توقيع قيادتهم وختمها، لا نكون بذلك رافضين لدعوات التحكيم والصلح، بل يجب على الحراس أن يلتزموا بما قد تم الاتفاق عليه، دون تملص تغطيه القيادة العامة بهكذا بيانات. خصوصًا وأنها ليست المرة الأولى التي يتملص فيها الحراس من تعهداتهم.

وقد خالف حراس الدين -عدة مرات- بنود الاتفاق المشار إليه آنفًا، إما عبر نصب الحواجز، أو عبر بعض الممارسات الأمنية بخلاف المتفق عليه، أو عبر ممارسة عمليات الاختطاف والاحتطاب، وكنا في كل مرة نعمل على حل الإشكال طالما أن لدى الحراس الرغبة بحل المشكلة.

- هيئة تحرير الشام لم تدّع يومًا أنها "جماعة المسلمين" التي لها حقوق الإمامة، بل نحن جماعة من المسلمين، ولكن كوننا جماعة من المسلمين نجاهد في سبيل الله، لا يجيز لفئة أخرى من المسلمين أن

تفتئت على النظام العام الذي قام خلال الأعوام الأخيرة في المحرر بغية الضبط وتقليل مفاسد التشرذم ما أمكن، فصحيح أنه ليس ثمة تمكين كامل، وليس ثمة سلطان ممكن.

ولكن ثمة إدارة موحدة تدير الشأن العام في الشمال المحرر في الجوانب الخدمية والاجتماعية والأمنية والاقتصادية ونحوها، وتسعى لتطوير أدائها حسب المستطاع، آخذة بعين الاعتبار، حالة الحرب القائمة وحالة قلة الموارد وضعفها، وحالة التكالب على الثورة والجهاد، وحالة تعدد الفصائل.

وبخصوص الجانب العسكري: فثمة غرفة عمليات تضم الفصائل الفاعلة في الساحة، وهي غرفة عمليات "الفتح المبين" وهي التي حملت على عاتقها وبكل طاقتها، صد الحملة العسكرية الشرسة التي اجتاحت المحرر في العام الماضي.

وهناك التزام عام بالنظام القائم في الشمال من عموم الجهات والمكونات؛ المجتمعية الشعبية، والعسكرية الفصائلية.

فلا يحق لقيادة القاعدة ولا لغيرها التملص من تعهدات الحراس، أو الافتئات على النظام العام، أو إعادتنا للمربعات الأولى قبل سنوات حيث كانت الإدارات متعددة وكل فصيل له منطقته وحواجزه وإدارته المدنية ومحاكمه ومكتبه الأمني وغير ذلك، بحجة أن السلطان في المحرر غير كامل، أو أن التمكين غير مستوفى!!

فصحيح أننا لسنا جماعة المسلمين العامة التي لها حقوق الإمامة العظمى وأن التمكين الكلي غير موجود، لكن هذا شيء، والعودة لحالة الفوضى التامة شيء آخر، فبينهما نسدد ونقارب، على القاعدة القرآنية: **{فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}**.. وعلى مبدأ: "ما لا يدرك كله لا يترك جله"، ومن حقنا وواجبنا حياطة وحماية هذه المؤسسات التي أخذت مؤخرًا صورة مشروع وكيان سني في الشمال المحرر.

- الأصل العام في الجهاد وغيره هو وحدة كلمة المسلمين والمجاهدين على قرار واحد وتحت أمير واحد وضمن جماعة واحدة، وتعدد الجماعات حالة طارئة، والعمل على توحيد كلمة المجاهدين في الساحة الواحدة في ظروف جهاد الدفع ينبغي أن لا تُشترط له تلك الشروط الكثيرة، وأن لا يسهب في شرح أسبابه وشروطه والتعلل بها في تعطيل كل مبادرة وحدة واعتصام، أو تفريغها من مضمونها، وإذا كنا في مرحلة من المراحل غير قادرين على الإتيان بالاعتصام تامًا غير منقوص فلا أقل من واجب السعي بتحقيق ما يمكن من هذا الواجب ولو في حده الأدنى، على مستوى تشكيل غرفة عمليات عسكرية واحدة مثلًا.

- تعدد الفصائل في الساحة الجهادية الواحدة هو مرض لا يستدل به، وهو أمر غير شرعي، ولكنه واقع وجد خلال الثورة السورية، فنحن نعمل في الإطار العام ضمن هذا الواقع على مبدأ تقليل مفاسد هذا المرض طالما عجزنا عن إنهائه عبر اندماج واعتصام كلي، فصحيح أننا لا نرى سفك الدماء لمجرد وجود هذا المرض، ولكن وجود حالة التعدد منذ بداية الجهاد لا يجيز لأحد القول بزيادة التفرق والتشرذم والتشتت بحجة وجود عدة فصائل منذ ابتداء الثورة، فالواجب على الجميع هو السعي في توحيد كلمة المجاهدين، هذا في الإطار الجماعي، وأما في الإطار الفردي فيمكن لمن يخرج من جماعة ما -بعد إبراء الذمة وعدم المضارّة- أن ينضم لجماعة أخرى من الفصائل الموجودة دون استحداث فصيل جديد يزيد حالة التشتت والتفرق والتشرذم ولا ينكأ عدوًا، فالقول بتحريم هذا الأمر -برغم وجود أصل التعدد واقعًا- هو ما يتفق مع مقاصد الشريعة، ومنها مقصد الوحدة والجماعة.

فنعمل ضمن مسارين غير مختلفين: مسار توحيد الجماعات الموجودة ما أمكن ولو بالحد الأدنى، ومسار عدم استحداث جماعات إضافية مما يزيد المرض استفحالًا.

فهذا ما ينبغي أن يفتى به، لا أن يحتج بواقع التعدد على جواز وإباحة التشرذم الإضافي، وكل هذا بالطبع لا علاقة له البتة بموضوع "الدماء" الباقي على أصل تحريمه.

وليس ثمة اثنان من العقلاء يختلفان على فساد التعدد الإضافي الذي يزيد الشتات والفرقة والخصومة، كما أنه ليس ثمة عاقلان يختلفان على أن العودة لما كان عليه الحال قبل سنوات من تعدد الإدارات هو شر محض لا خير فيه لا للإسلام والمسلمين ولا للجهاد والمجاهدين.

وبالانتقال إلى مغالطات البيان نقول:

- لقد غالط البيان مغالطة واضحة مكشوفة حين وصف هيئة تحرير الشام بأنها من "بدأت التصعيد الأمني والعسكري"، فما حصل هو ابتداء جماعة "حراس الدين" لقطع الطريق عبر نشر مجموعة من الحواجز العسكرية وتفتيش السيارات والتضييق أثناء التفتيش بتفتيش الجوالات والهواتف الشخصية، وقد نبهناهم وأنذرناهم، وحين لم يستجيبوا قمنا بدفع بغيهم وعدوانهم وافتئاتهم، وهذا أمر ضروري لا بد منه لوضع حد لتصرفاتهم غير المسؤولة، وكان الأولى بقيادة قاعدة الجهاد أن تأطر الحراس وتأخذ على أيديهم فلا يعبثوا مثل هذا العبث، خصوصًا مع وجود الاتفاق المشار إليه، وأن تلزمهم العودة للإيفاء بتعهداتهم، لا أن تقف في صفهم، وتوزع اتهامات التصعيد والظلم والتغلب وغيرها، كما هو صريح في بيانها.

وإذا كانوا يعتبرون الإجراء الذي اتخذته هيئة تحرير الشام بحق كل من الأخ أبي مالك التلّي وأبي صلاح الأوزبكي تصعيدًا فليعلموا أن شأن الأخوين شأن داخلي لا علاقة للحراس ولا لغيرهم به، وأن أصل دخول الحراس على خط المشكلة مع الأخوين في سياق الحل الداخلي لها هو تصعيد وتدخل فيما لا يعنيهم.

ثم إننا لم نروع أحدًا من المجاهدين وعوائلهم في مناطق سيطرتنا واقتصرت مهامنا العسكرية على معالجة مسألة فتح الطريق فحسب.

- الفقرة الرابعة في بيانكم بمجموعها حجة عليكم لا لكم، وطلبكم ترك "الذين اختاروا خيار الجهاد في سبيل الله ضمن تشكيلات أخرى غير تشكيلاتهم" على حريتهم!!

لو غيركم قالها!! فالعهد قريب جدًا، أم أنكم نسيتم ما رميتمونا به من تهم ظالمة في أثناء فكنا للارتباط في سياق مشاريع الاعتصام والاندماج بين الفصائل هاهنا؟!

اتهمتمونا بالنكث والنقض ومشابهة صنيع البغدادي والعدناني وبتغيير المنهج لمجرد أننا قمنا بفك الارتباط لمصلحة عامة على مستوى الساحة وهي تحصيل الاعتصام والاندماج، وفي ظل وجود عدد من أصحاب القرار لديكم ممن وافقنا حينها، وفي ظل غياب المسؤول العام لفترة طويلة.

وشتان بين خروج فرد أو فردين من جماعة وبين فك الارتباط حينها في سياق انضمام جماعات كبيرة للاندماج كما كان مقررًا. ومع كل هذا فلم نسلم من حملة التشويه والطعن والتشكيك والهمز واللمز لا منكم ولا من أتباعكم.

ثم قولوا لنا وحدثونا: هل هذه الأحكام عامة على كل الجماعات في كل الساحات أم أنها مفصلة على مقاس رغبات وأهواء فرعكم هاهنا بالشام؟!

مع كامل حبنا وتقديرنا للمجاهدين عمومًا أينما كانوا وحيثما حلّوا، وإنما نقصد تعاطي قيادة القاعدة المزدوج بين الشام وغيرها من الساحات الأخرى.

وليتكم عملتم على تنقية جماعتكم وجندكم في الشام من فكر الغلو المنتشر بينهم حيث يبنون الكثير من أفعالهم على تكفير المخالف وتبديعه وتفسيقه وتخوينه ويحتطبون الكثير من الفصائل على خلفية استحلالهم لأموالهم.

- عموم الأسباب التي ذكرتموها للاعتصام والتوحد هي الحالة المثالية والكمالية التي نتمناها جميعًا، وما لم توجد واقعًا -في كمالها المثالي- فهذا لا يلغي أصل الوجوب الذي تطالَبون به أنتم أول من تطالبون، وإذا كانت الظروف غير مهيأة للاندماج والانصهار والتوحد الكلي فلا أقل من التوحد على مستوى غرفة عمليات موحدة تصدر عن أمر واحد وخطة واحدة، ولتبق -لحين بلوغ الكمال- كراسي تلك الزعامات.

فعدم الوصول لهذه الحالة الأخوية لا يلغي أصل الوجوب، وتحكيم الشريعة في هذه المسائل يفوق -من حيث درجة الوجوب- التحكيم في مثل الخلاف القائم حاليًا حول الحواجز المنصوبة مؤخرًا، خصوصًا مع علم الجميع بأن فرقة الكلمة هي التي جعلتنا ندفع الفواتير الضخمة، والتي كان من آخرها ذهاب أراضي غير قليلة في الحملة الأخيرة نتيجة عدم وجود إدارة عسكرية موحدة لجبهات القتال المستعرة مع العدو وأحلافه، وهذه أكبر مصيبة في الساحة، ينبغي أن يجري الحديث عنها والمطالبة بتحكيم الشريعة فيها.

وفي هذا السياق فمن حقنا أن نسألكم: ما هو الحكم لديكم في تشكيل غرفة عمليات خارج إطار غرفة عمليات "الفتح المبين" والتي تضم كل الفصائل الفاعلة في الساحة؟!

أين فتاويكم في وجوب الاعتصام ووحدة الكلمة -ولو في الناحية العسكرية فحسب- ضمن غرفة عمليات واحدة يعلم كل عاقل أنها أنكى في العدو وأحفظ للبيضة والثغور؟!

على أن لكم على الحراس كلمة تزيد على مجرد إعطاء الفتوى بالحل والحرمة، ونعني به وجوب السمع والطاعة في أعناقهم لكم -بحكم البيعة- فما بالكم لا تأمرونهم أمرًا تنظيميًا -على سبيل الوجوب- بأن ينضموا لغرفة عمليات الفتح المبين لتقوى الشوكة على العدو؟!

أم أن هذا الانضمام لا يتطابق مع مواصفات وشروط الانضمام التي يخترعها البعض دون مستند شرعي معتبر؟

- نحن لم نسلب أحدًا حرية العمل لدين الله، ولكن فرق بين الحرية وبين الإضرار بالجماعة، فالحرية لا تكون على حساب الآخرين، خصوصًا حينما تكون على حساب جماعة جهادية قوية عاملة مؤثرة في الساحة ههنا، وخصوصًا إذا كانت الحرية المدعاة تساهم في إضعافها وتوهين بيتها وصفها.

ثم لم لم تعطنا قيادة القاعدة موعظة ودرسًا عمليًا في الحرية والانفتاح حين كانت الساحة تتطلب منا فك الارتباط بغية تحقيق واجب الاندماج؟! لم لم نر حينها حرية أو انفتاحًا أو أي كلمة من كلمات هذا البيان خصوصًا في بنده الرابع!!

- ثم قولكم: "فكل من دخل وانضوى لفصيل بعقد وعهد فلا يجوز له أن يفسخ العقد إلا بإبراء ذمته وتسريح أمره بعد استئذانه من قادته وأمرائه الذين تولوا معه إبراء عقد الانضواء لخدمة الإسلام، ولا يجوز على الأمراء والقادة منعه من مراده... إلخ" -إن سلمنا به مطلقًا- هو حجة عليكم لا لكم حيثما وجهتموه، ونحن من أعرف الناس بكم فنرجو أن لا تضطرونا للمزيد.

- وأما محاولة الفصل بين عناصر وجنود الهيئة وقيادتها بادعاء وجود قيادة أخرى لفئة ما من جنود الهيئة فهو ضرب من الخيال ومحاولة غير موفقة لا داعي للإطالة في نفيها فهو أمر بات يعلم بطلانه كل متابع.

ولتعلموا أننا قادرون على التعايش مع عموم الأطياف هاهنا من الحراس وغيرهم طالما التزموا حدهم وعرفوا قدرهم، فرغم كل تدخلات الحراس الصبيانية من قبل استوعبناهم وفتحنا لهم أكثر من باب لعلهم ينشغلون بواجب الوقت من صد للنظام النصيري وأعوانه، ويصبون جهدهم في التحصين والتدشيم وسد الثغور، بدل أن يشغلونا بترهاتهم وسفاهات إثبات وجودهم، ولم نضع في تفكيرنا يوما قتالهم ولم نربِّ شبابنا على ذلك، بخلاف فعلهم حيث لا عمل لـ"شرعييهم" إلا التحريض على الهيئة وإطلاق عموميات التكفير والتخوين، فلا عجب بعد ذلك من أن ينخر "الاحتطاب" صفهم، ويتسلل التكفير والغلو بينهم.

والحمد لله رب العالمين

حرر في 5 ذو القعدة 1441

الموافق: 26 حزيران 2020

الشيخ: أبو عبد الله الشامي